الباب الأول

«الوطننة» .. مدخلنا للقرن الـ ٢١

فى تقديرنا المسافة شاسعة بين «العولمة» و «الكوكبية» ، ففى الإطار العولمى يجرى تشبيك العالم وتحويله إلى قرية صغيرة بفعل وزن كبير لأصحاب القوة والسيطرة العالمية (الدول الكبرى والشركات متعددة أو متعدية الجنسية) ، ومن أجل مصالحهم هم على وجه الخصوص. وأما فى الإطار الكوكبى تكون الجماعية الدولية متأثرة (بـ) وموجهة (لـ) شعوب الكوكب فى أجزائه المختلفة ، من منظور فيه مساواة وعدل ونفس الاعتبارات القيمية للجميع ، أكثر مما فيه من سيطرة وهيمنة وممارسات غير شرعية للأقوى . إن العولمة جنوح إلى أفعال وافتعالات ناتجة عن مصالح لفئات عالمية محدودة ، وأما الكوكبة فهى التوجه إلى أخلاقيات عالمية ترتبط بمصالح البشر والأرض ككل، ومن منظور إنسانى محض . وهكذا تكون المسافة شاسعة بين العولمة والكوكبية، ويظل هناك الكثير عما يمكن وينبغى تحقيقه فكريا وسياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا لعبور هذه المسافة . وهذا هو ما تقصد إليه الأجزاء التالية :

١ – الإنسان المصرى .

٢ – قوة دفع وطنى .. للتعامل مع العولمة .

٣ – «الوطننة» طريق رئيس للتفاعل مع العولمة .

(١)
الإنسان المصرى

فى مصر ميزة نسبية عظيمة هى الناس ، البشر بما لديهم من خبرات وقدرات ذاتية وبعد حضارى ، هذه الميزة النسبية هى السبب الكامن وراء ظاهرة تفوق الإنسان المصرى فى الخارج ، وهى السبب وراء الإعجاز المصرى فى مواجهة التحديات الحادة، مثلما حدث فى بناء السد العالى وفى انتصار أكتوبر العظيم .. وهى أيضا السبب فى استمرارية تقدم الحياة على أرض مصر عبر آلاف السنين فى استيعاب وتكيف إيجابيين رغم تبدلات الزمن . كان ذلك كله فى الماضى قبل قدوم الكوكبية (العولمة) والتى صارت فيها الكرة الأرضية . بفعل العلم والتكنولوجيا - قرية صغيرة تتلاشى فيها المسافات وتنعدم آثر فروق التوقيت وتتحرر التجارة وتتوحد البيئة . الآن فى مناخ العولمة هذا ، لم يعد وجود ميزة نسبية أمرا كافيا ، فالعالم قد صر صغيرا .. وسيكون أصغر وأصغر بفعل تطورات الاتصال والمنافسة الناجمين عن العلم والتكنولوجيا . وكلما انكمش العالم ازدادت التنافسية ، وبالتالى تظل الميزات النسبية بدون قيمة إن لم تتحول إلى ميزات تنافسية .

وهكذا ، نحن بحاجة إلى تعظيم فاعلية المخزون الوطنى من الميزة النسبية البشرية بحيث يتحول هذا المخزون إلى (قدرات) تنافسية متمكنة . باستمرار - من التعامل مع متطلبات وتحديات التقدم فى إطار العولمة .

نحن إذن بحاجة إلى عمليات استكشاف وتفعيل وتطوير أمثل فى الميزة النسبية البشرية فى مصر ، وهناك – فى تقديرنا – شروط رئيسية لهذه العمليات يمكن إيجازها فيما يلى :

١ – الاعتماد على طبيعة العصر وهى (المعرفة) بحيث تقوم عمليات الاستكشاف والتفعيل والتطوير على الآليات الجديدة التى توصلت إليها المعرفة الإنسانية بشأن التغيير. ومن أهم هذه الآليات (التعامل المنظومى) القائم على المنهج العلمى وبحوث العمليات وأساليب الإدارة الحديثة (الإدارة الإستراتيجية – إدارة الجودة الكلية – إدارة الإبداع المجتمعى) .

٢ – أن تتم عمليات الاستكشاف والتفعيل والتطوير من خلال احلال قيم أصيلة (مثل احترام الآخر واستحسان التنوع والالتزام بالموضوعية .. الخ) مكان قيم مرضية (مثل التملق والواسطة والشللية والعنف .. الخ) .

٣ – أن تعتنى هذه العمليات بأن يحدث التطوير أو التغيير إلى الأفضل من (داخل) الإنسان (موضوع الميزة النسبية) وليس من خلال مجرد المحاكاة أو التبعية فى الأداء والتفكير لجديد يحدث على مستوى العالم . هنا يحتاج الأمر لجهود إبداعية مكثفة من الباحثين والقيادات فى علوم ومجالات النفس والاجتماع والإدارة والسلوكيات والتربية والفنون واللغات .

٤ – أن يكون هدف هذه العمليات هو إحداث (تقدم أسى)[1] وذلك بمعنى أن تتصاعد الانجازات أسيا بالنسبة لمرور الزمن أو بالنسبة لحجم المدخلات من جهد وتكلفة . ولابد من إدراك أن (التقدم الأسى) هو السبيل الوحيد لتخطى الفجوة المتزايدة بمرور الزمن بين المتقدمين والمتأخرين عنهم .

إن تحويل الفجوة البشرية فى مصر من ميزة نسبية إلى ميزة تنافسية هو عمل إبداعى قومى يمثل الطريق إلى تحولات نوعية فى حياتنا .. تحولات ضرورية لا غنى عنها ، تماما كتحول المغناطيسية إلى حركة أو تحول الكهرباء إلى ضوء .

---

(١) عن (التقدم الأسى) يمكن للقارىء الرجوع إلى تفاصيل مذكورة فى كتابات نشرت لنا فى وقت سابق ، وهى كالتالى :

– (التقدم الأسى) ، الفصل (٨) فى كتاب : (الثورة التكنولوجية وخيارات مصر فى القرن الـ ٢١) – تحرير : د . محمد السيد سعيد – مركز الدراسات السياسية والاستيراتيجية – الأهرام – ١٩٩٦ .

– إدارة المعرفة : رؤية مستقبلية – سلسلة اقرأ – كتاب رقم ٦٣٧ – ١٩٩٨ .

– التقدم الأسى : إدارة العبور من التخلف إلى التقدم – سلسلة كراسات مستقبلية – المكتبة الأكاديمية ، القاهرة – ١٩٩٨ .

(٢)

قـوة دفـع وطـنـى .. للتعامل مع «العولمة»

نشر الأهرام دراسة على حلقات بعنوان «الشرق الأوسط فى عالم اليوم» للدكتور حازم الببلاوى (١٦ و ٢٣ و ٣٠ أغسطس ١٩٩٥)، وقد لاحظنا أن بعض المفاهيم التى باتت ذائعة الاستعمال ووردت فى الدراسة فى حاجة إلى تدقيق، ومنها مفهوم (ترابط واندماج) العالم حاليا .. وفى هذا الخصوص نشر لنا (قوة دفع وطنى .. للتعامل مع العولمة) فى أهرام ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥، حيث ركزنا على مسألة التناقض بين السياسات الوطنية وطبيعة (العولمة) وهو الأمر الذى يستوجب -- فى رأينا – تجنب محاولات إزالة التناقض على حساب مواءمة وأقلمة الكيانات الوطنية ، وهو خلل هناك حاجة للتوصل إلى آليات لتصحيحه . ومؤخرا بدأت بعض القيادات السياسية والفكرية فى البلدان النامية الإشارة إلى التناقضات بين المصالح الوطنية والعولمة ، وهو الأمر الذى يدفع إلى إعادة عرض هذا المقال .

الدراسة المهمة (حول الشرق الأوسط فى عالم اليوم) للدكتور حازم الببلاوى، تمثل رؤية تاريخية ومستقبلية شاملة للمتغيرات العالمية وانعكاساتها على التنمية (وخاصة فى المنطقة العربية) وفى تقديرى أن ارتفاع شأن هذه الدراسة والأهمية القصوى لموضوعها يحثان على تقديم

رؤى نقدية بشأن الموضوع المثار، وفى هذا الخصوص أعرض بإيجاز شديد لما يلى :

١ – أن هناك عددا من المفاهيم عن الأوضاع العالمية تبث وتنشر بتلقائية وبسرعة تحتاج إلى تدقيق كبير يسهم فى توعية الدول الصغرى والشعوب الأفقر فى هذا العالم . ومن هذه المفاهيم ما ورد فى الدراسة من الاقرار بأن (العالم حاليا أكثر ترابطا واندماجا) وفى تقديرنا أن الترابط والاندماج كصفتين ، هما أبعد ما يمكن أن يوصف بهما العالم فى الوقت الحالى ، ذلك إذا أخذنا فى الاعتبار المعنى الوظيفى للصفتين .. أما ما يبدو على السطح من ترابط واندماج ، فهو أمر شكلى قصرى حيث يقوم على أساسين رئيسيين :

أولهما تقنى، ونعنى به تطور الاتصالات، وثانيهما ممارسات تسلطية حاكمة فاعلة من الأقوياء فى هذا العالم (دول أو مؤسسات أوشركات). وإذا كانت ثورة الاتصالات قد أدت – كما يشير د . البلاوى وغيره من المفكرين – إلى ثورة مالية تقفز فيها الأموال عبر الحدود السياسية، فإن ذلك يتم فى إطار توجهات ومصالح القوى العالمية الكبرى، وليس فى اتجاه دمج أو ترابط وظيفى عالمى يرعى مصالح الجميع ومنهم الأصغر والأفقر فى هذا العالم[1]. وهنا يجب ألا ننسى أن قفز الأموال عبر الحدود السياسية عن طريق ثورة الاتصالات لا يصاحبه استخدام آليات هذه الثورة فى نقل المعارف التكنولوجية إلى الدول الصغرى.

---

(١) ربما يؤكد صحة هذا الرأى حدوث الأزمة المالية فى جنوب شرق آسيا، والتى بزغت بعد عامين من كتابة هذا المقال.

ويجب أيضا ألا ننسى أن جزءا كبيرا من التباين الشاذ فى موقف قوى العولمة والمنظمات الدولية من حربى الخليج والبوسنة ، يعود إلى المصالح المباشرة لهذه القوى دون الاعتبار المناسب لأبعاد الترابط العالمى . ناهيك عن آليات ذات أبعاد ضمنية انقضاضية حادة مثل التشاركية وبنوك التنمية الاقليمية .. الخ .

٢ – إن ما ألمح إليه د . الببلاوى من (تناقض بين السياسات الوطنية من جهة وطبيعة العولمة من جهة أخرى) هو أمر فى غاية الأهمية والحرج يستوجب فى تقديرنا التوسع والتعميق فى مناقشته مع الأخذ فى الاعتبار لما يلى :

(أ) تجنب محاولات إزالة التناقض – فقط – على حساب التواؤم والتأقلم من جانب الكيانات الوطنية تجاه طبيعة العولمة حيث يمثل ذلك تطبيقا شرسا لسلوكيات تسلطية من الأقوى تجاه الأضعف .

(ب) الانتباه لما يمكن وصفه بظاهرة تردى وضعف التوجهات الدولية (من خلال الأمم المتحدة ومنظماتها والمنظمات الأخرى) فى تنمية شعوب العالم الثالث مع ضرورة التحديد الفكرى الموضوعى لمسئولية جميع الأطراف فى هذا الخصوص . وفى المقابل من المطلوب التوصل إلى توصيف فكرى علمى برجماتى للآليات الممكنة لتصحيح هذا الخلل عن طريق كل من دول العالم الثالث والمنظمات الدولية ووسائل العولمة ذاتها .

(جـ) ضرورة التوقف فكريا وفلسفيا أمام ظاهرة التقلص المتدرج لدور الدولة فى الدول النامية . حيث يصعب (بل يستحيل) على توابع العولمة من مؤسسات وأشخاص وعلاقات ومصالح، أن تقدر على توجيه دفة التنمية الوطنية بغير (ضبط) وطنى يقوم على سياسات وطنية ترعاها

الدولة. وإلا تركت شعوب الدول النامية تحت رحمة ظاهرة لم تكتمل وهى العولمة (ولم تثبت إيجابياتها الكوكبية بعد). وأيضا تحت رحمة المحللين من أصحاب المصالح فى العولمة .

٣ – إن شعوب الدول النامية تفتقد فى تقديرنا (قوة دفع فكرية) لإحداث توازن وطنى (من حيث المصالح والأهداف والآليات والقيم) مع المتغيرات العالمية . ذلك بمعنى أن المفكرين الوطنيين فى السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا مطالبين بتقديم قوة دفع وطنى فى التعامل مع ظاهرة العولمة . قوة تتأسس على منظور فكرى وطنى استراتيجى ، وليس على أى ملابسات سياسية أو توجهات قصيرة المدى، بحيث أن قوة الدفع الفكرى الوطنى هذه تكون هاديا استراتيجيا للرأى العام وللقوى السياسية فى تلمس الطريق برشد عند اختيار السياسات وعند التطبيق. ولا يخفى على أحد فى غيبة عند قوة الدفع المذكورة فإن ردود الفعل الوطنية لتوجهات (عولمية) تبدو لنا طارئة أو ضاغطة منها فى رأيى بنك التنمية الشرق أوسطية، والتشاركية لأوروبية.. الخ تأتى فى إطار اجتهادات عاجلة.. أكثر مما ترتكز على فكر متكامل أو بصيرة استراتيجية محددة المعالم .

وختاما نشدد على الاعتبارين التاليين :

إن النماذج الحية للنجاحات فى التنمية سواء على المستوى الدولى (بعض دول آسيا) أو على مستوى المؤسسات الوطنية (بعض المؤسسات فى مصر أو فى دول نامية أخرى) ، تشهد بأن العناصر الرئيسية فى التنمية هى الرغبة والإرادة والهندسة الأمثل للإمكانيات والمناخ وبعد ذلك فقط

يأتى دور المنظمات الدولية وآليات العولمة والتى ينبغى فهمهما واستيعابها إلى الحد الذى يكفل حسن استخدامها. بمعنى استعمالها والتناغم معها فى إطار التكامل مع الاستراتيجيات الوطنية ، وليس مجرد التأقلم والمواءمة من خلال ردود الفعل .

إن ما يجرى من إعادة تشكيل (كوكبى أو دولى إو إقليمى) للعلاقات الاقتصادية والسياسية لابد وأن يحفز الدول النامية (حفاظا على وجودها) على إعادة تشكيل (أو إعادة بناء) لإمكاناتها الوطنية ولقدرتها على التفاعل الإيجابى مع آليات العولمة . وهنا تظهر الحاجة الأساسية مرة أخرى للفكر الوطنى المحض القادر على استيعاب المتغيرات العالمية والاستفادة منها فى إطار دفع حركة التنمية الوطنية .

(٣)
«الوطننة» طريق رئيسى للتفاعل مع العولمة

فى عالم اليوم تبزغ إيجابية كبرى تختص بـ «المعرفة». لكن هذه الإيجابية تكاد تكون مشلولة من حيث الانعكاسات الحميدة الممكنة لها على المستوى العالمى (وليس مستوى الشمال فقط). إن هذا الشلل يجىء بفعل أنواع جديدة من القصور العولمى تميز ما يطلق عليه «العولمة».. وهنا يجدر بنا أن ننتبه إلى أنه فى الوقت الذى تفرض فيه آليات العولمة (من دول كبرى ومنظمات وعلاقات دولية) مسارات عولمية خاصة على الدول النامية (مثل التفتينية والفردية)، فإن متعددات (أو متعديات) الجنسية فى الدول الكبرى تأخذ الاتجاهات المضادة لذلك (مثل التحالفية والتكتلية والجماعية.. الخ).

«العولمة» إذن تعنى للشمال شىء، وتعنى للجنوب شىء آخر.. وهى - فى كل الأحوال - ليست «العالمية».. إنها تباينات وتناقضات متسارعة وعميقة و .. شرسة. إن الأمر يخرج عن إطار أن نكون مع أو ضد العولمة، حيث يظل علينا فى الجنوب واجب homework كبير، وهو أن نفهم جيدا «العولمة» و «بيئة العولمة».. وأن نتعرف جيدًا على النهج الذى من شأنه أن يحصر العولمة فى خصوصيتها «المرحلية»، وأن يساعد الشعوب، شعوب الجنوب بالذات، والعالم كله بوجه عام، أن تتجاوز العولمة إلى «العالمية».

إن الجزء التالى يعرض للعولمة ولمنهج التعامل معها من منظور منظومى، وهو منظور يقود إلى الاقتراب من «الوطننة» كحاجة ومفهوم وسلوك.. وكوسيلة لتجاوز سلبيات العولمة من أجل تحقيق العالمية بإيجابياتها الممكنة.

ترى لو أن اليابان كانت قد انصاعت لنصائح الاقتصاديين الأمريكيين من أعضاء فريق الجنرال ماك آرثر (والذى أوفدته أمريكا للمساعدة على إحياء اليابان بعد الحرب العالمية الثانية)، هل كان لها أن تصبح كما هى اليوم قوة اقتصادية عظمى ند لمجموعة الدول الأوربية وللولايات المتحدة؟. لقد نصح الخبراء الأمريكيون المسئولين اليابانيين بأن تركز اليابان على الصناعات كثيفة العمالة، إلا أن اليابانيين بقيادة ميوهى شينوهارا مهندس تنمية اليابان بعد الحرب قد فعلوا العكس، وكانت المعجزة اليابانية التى فاقت كل التوقعات.

إن تجربة اليابان فى تتابعاتها منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن (خاصة عند الأخذ فى الاعتبار لتجارب اللحاق بالتقدم فى جنوب شرق آسيا وأمريك اللاتينية) لهى جديرة بأن تكون فى الخلفية الفكرية عند مناقشة أوضاع ومستقبليات العولمة، وكذلك مستقبل شعوب ودول العالم الثالث مع العولمة كمصالح وكسلوكيات وكفكر، وذلك كما سيأتى ذكره فيما بعد.

ولأن هذا الفصل يهدف إلى معالجة تفاعل شعوب الدول النامية مع العولمة، فإن هذه المعالجة قد تكون أوفق ما يمكن عند الأخذ فى الاعتبار

للعولمة كمنظومة وذلك من حيث معالمها وآلياتها وحركياتها وتفاعلاتها (بالفعل ورد الفعل) مع البيئة العالمية.

الملمح الإيجابى الرئيسى فى العولمة:

إذا كانت قوى الدفع الرئيسية للعولمة تكمن فى سببين أساسيين وهما تسارع التغييرات التكنولوجية، والحركية المتسارعة لرأس المال، فإن من المهم الانتباه إلى أن الملمح الإيجابى الرئيسى للعولمة هو بزوغ المعرفة كمكوِّن رئيسى فى أنشطة الإنتاج (والخدمات). لقد كان من الممكن لهذا الملمح الإيجابى أن يجعل من العولمة حركية إنسانية عظيمة قادرة على اختراق مستمر ومتواصل لظلمات الجهل والفقر والاستبداد فى كل أنحاء المعمورة، أى حركية عالمية بحق، لولا ارتباطها (أى العولمة) فى بزوغها ونموها بالحركية المتسارعة لرأس المال. حيث رأس المال يتمتع دائما بحب الذات self love ، وهو الأمر الذى يعوق توظيف المعارف العلمية والتكنولوجيا فى إطار عالمى من أجل رفاهية العالم ككل (وحل مشاكله)، حيث على النقيض من ذلك يجرى الحفاظ وبشراسة على حصر استخدام هذه المعارف فى دوائر خاصة من أجل زيادة قدرة القادرين على احتكار التقدم (من خلال – فى الأساس – اتفاقيات التجارة العالمية).

قيادات كبرى تئن من العولمة:

ليس من قبيل الصدفة أن الولايات المتحدة الأمريكية – والتى هى القطب الأوحد الآن فى العالم – تكاد تكون الشريك الدائم فى النزاعات الثنائية بين الدول بخصوص حقوق الملكية الفكرية منذ تطبيق اتفاقيات

الجات عام ١٩٩٥، وهو الأمر الذى قد يحمل دلالة على قدر هيمنة الولايات المتحدة (كطابع رئيسى للعولمة). إن هذه الهيمنة قد امتدت إلى منع التجديد للدكتور بطرس غالى فى منصب سكرتير عام الأمم المتحدة. وهو الذى كان قد أوضح أن «الولايات المتحدة ليست هى الأمم المتحدة». كما أن هذه الهيمنة قد عبر عنها وبوضوح «ناكامورا» وزير خارجية اليابان فى قوله «إن ما تطلق عليه الولايات المتحدة تسمية اقتصاد السوق الحرة ليس حرية بحال من الأحوال، إنه نوع من الحرية يدفع بالقنابل والصواريخ كلما يظهر أن بلدا آخر يحقق تفوقا..»، ذلك فضلا عن الاتهامات المباشرة التى وجهها ويوجهها مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا (وغيره) للعولمة (وللولايات المتحدة) بخصوص الأزمة المالية التى تعرضت لها نمور جنوب شرق آسيا منذ نحو عامين.

أنواع جديدة من القصور العالمى:

إن أنين بعض القيادات العالمية أو الوطنية تجاه العولمة يأتى لاحقا وموازيا لأنواع جديدة من القصور العولمى عبرت (وتعبر) عنها العديد من الكتابات المتخصصة فى الاقتصاد والمالية والسياسة والاجتماع والجغرافيا، ومن أهم أنواع هذا القصور نذكر ما يلى:

١ - خلو نشاطات وأجندات المؤسسات الدولية (خاصة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية) من أعمال جوهرية تختص بنقل المعرفة (المعنية بالتقدم) إلى الجنوب، اللهم فيما عدا المعرفة الخاصة بإنفاذ اتفاقيات الجات.

٢ – ازدياد تركيز الثروة على المستوى الدولى، وكذلك داخل كل دولة على حدة، مع نشوء تحالفات رأسمالية بالقدر الذى صار يشكل ما قد يمكن وصفه بأهمية رأس المال ؛هو الأمر الذى يصاحبه تعاظم فى تأثير تحالفات وقوى رأس المال على الجماعات والأوطان، وهى تأثيرات وتحالفات تنذر بوجود دكتاتورية صاعدة لرأس المال. وهنا لاننسى – بشأن هذ الاتجاه – الإشارة إلى التسارع المشاهد فى عملقة رأس المال من خلال اتحاد الشركات الكبرى وشراءها لبعضها البعض. وإذا كان العالم قد صار بالفعل على شفا أن يكون رهينة فى قبضة كبار المضاربين، فإن ما يستحق الحذر هو أن الخوصصة الجارية يستفيد منها عدد قليل من الرأسماليين داخل البلدان النامية وخارجها.

٣ – تراجع سلطة الدولة، خاصة فى مجالات حماية المجتمع من العنف، وضبط التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية المجتمعية. ذلك مع تزايد تدريجى فى الخوصصة وفى احتواء الشركات الكبرى لمسير المجتمعات، وكذلك تزايد فى العجز التجارى فى الدول النامية.

٤ – تواؤم الظاهرة السابقة (تراجع سلطة الدولة فى مقابل هيمنة الشركات الكبرى) مع ظاهرة أخرى وهى هيمنة متزايدة لسلوكيات الغاب فى الشارع الدولى (مثل: تجسس أمريكا على أوربا – تباين الالتزام باتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية – وجود صريح لأجندات خفية فى الساحة الدولية)، وقد يكون من الطريف هنا أن ثقافة ومصالح بيئة العولمة تتجلى حتى فى الحروب حيث يشير كتاب أمريكى[1] إلى أن الولايات

---

(١) اقرأ : «محمد رؤوف حامد – إدارة لعولمة – سلسلة كراسات عروض– المكتبة الاكاديمية –القاهرة –١٩٩٩.

المتحدة الأمريكية قد كسبت حوالى ١٤ مليار دولار من حرب الخليج الثانية، بالإضافة إلى خلق فرص عمل للأمريكيين.

٥ – تفاقم متزايد فى المشكلات الاجتماعية، والتى من أبرزها البطالة المتزايدة، وانخفاض الأجور، وتقلص الخدمات الاجتماعية. والجدير بالانتباه هنا هو أن التطور السلبى لهذه المشكلات يتوافق مع سلبيات إنسانية خطيرة تتمثل على وجه الخصوص فى حدة التقسيم الطبقى، مع تآكل الطبقة الوسطى، وتهميش الانتماءات الوطنية.

٦ – انحسار كبير فى قدرة الجنوب على الاتجاه إلى حل مشاكله، حيث تحاول كيانات الجنوب لاهثة ملاحقة منتجات وخدمات بيئة العولمة فى علاقة تبعية وعبودية (وربما إكراه)، وذلك على حساب الانتباه للمصلحة المجتمعية الجنوبية (والتى يمكن تمثلها فى معادلة تربط بين القيمة والجودة والسعر). ذلك فى الوقت الذى يُتوقع فيه – مع استمرار سياسات العولمة – أن يتساقط ثلاثة أرباع سكان الجنوب فى غياهب العوز والفاقة.

ردود الفعل تجاه العولمة:

مع التسليم بعدم إمكانية خروج أى دولة رشيدة عن بيئة التجارة العالمية (واتفاقياتها)، فإنه يمكن التمييز بين الملامح التالية فى ردود الأفعال تجاه العولمة.

(أ) قدر من الكراهية البازغة من الحماس الوطنى والمرتكزة على العاطفة والخيال، ومن أمثلة ذلك قرار منظمة «أسيان» فى ١٩٩٨/١١/٢٤ منح الجائزة الأولى فى مسابقة فنية إلى مصور ماليزى تقديرا لصورة رسمها

بعنوان «أيها المضارب المالى الأجنبى قف عن تدمير بلادنا، وداعا سوروس والصهاينة. أهلا وسهلا باليابان».

(ب) تفكير مثانى يتجه إلى اقتراح وسائل تساعد فى الإنقاذ، وذلك على غرار إنشاء جامعات كبرى تختص بالبحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر والمنطقة العربية، أو استصدار وثيقة أو إعلان عالمى للتعامل بين دول الشمال ودول الجنوب. ذلك بالإضافة إلى مناشدات من قيادات الجنوب بشأن تعاون الشمال فى نقل التكنولوجيا والمعرفة وتنمية رأس المال البشرى.

(جـ) الدعوة لإحياء المجتمع المدنى وتنشيط المنظمات غير الحكومية.

(د) إتباع وابتداع ميكانيزمات جديدة لضمان المصالح الوطنية فى المجابهة مع اتفاقيات التجارة العالمية. والجدير بالذكر (وربما الاندهاش) أن الغرب الصناعى هو الذى يحاول فى هذا الاتجاه، ومن هذه الميكانيزمات نذكر إقامة ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة، وكذلك التخطيط التأشيرى.

(هـ) بزوغ توجهات وممارسات سياسية تهدف إلى تهذيب وتشذيب العولمة (مثل: المناداة بعولمة مسئولة - الطريق الثالث - البحث عن خيارات بديلة).

النموذج اليابانى فى رد الفعل:

والآن، مع وضوح قدر وأبعاد المعاناة الجارية والقادمة عند القيادات والشعوب والعالم بأسره بشأن العولمة وتبعيات هيمنة القطب الأوحد والشركات الكبرى، ومع ما يمكن أن يلاحظ من تقزم فى ردود الأفعال

فى الشارع الدولى تجاه العولمة، بالمقارنة بعمق متغيرات العولمة وشدة تسارع إيقاعها، فإنه تجدر بنا الإشارة إلى معالم النموذج اليابانى بالمقارنة ببقية النماذج. يهمنا هنا أن نتذكر أن اليابان قد بزغت – فى تقدمها – من حالة محطمة بعد الحرب، وأنها تقدمت بسرعة ونافست، وهو الأمر الذى لم يكن متوقعا، وأنها مازالت متقدمة وتمارس التقدم رغم الأزمة المالية فى جنوب شرق آسيا، ورغم تحديات أخرى هامة.

لقد بزغ وتقدم النموذج اليابانى بالاعتماد على توجهات خاصة وهامة ومنفردة كانت تركز على المصلحة الوطنية من منظور جماعى مجتمعى communitarian وليس من منظور رأس مالى فردى individual. لقد التصق اليابانيون بالمصلحة الوطنية وحافظوا عليها فى كل مراحل مواجهتهم لتحديات التنمية. ففى مواجهة الاستثمار الأجنبى المباشر (أو كبديل عنه) كانت لهم استراتيجيتهم والتى تضمنت ما يلى:

– معدلات عالية من الادخار والاستثمار.

– تخصيص الموارد للقطاعات راقية التكنولوجيا من خلال خطة سياسية.

– تعليم وتدريب درجة أولى.

– سياسات وأسواق من شأنها تشجيع المصانع اليابانية على أن تفكر من منظور طويل المدى (صحة طويلة المدى).

– إدارة الاستثمار الأجنبى المباشر على أرض الوطن بواسطة «بيروقراطيين مهرة» يعملون من أجل خدمة المصلحة القومية (كما هى مُعرَّفة وطنيا وكما هى محمية بواسطة إجماع قومى).

– احترام أقل من الكامل للأسواق الحرة والتجارة الحرة.

وفى إطار شحذ طاقات كل الأفراد و لمؤسسات (لشعب يبلغ تعداده عشرات الملايين) من أجل تنمية الوطن نجد المؤسسات اليابانية تعمل وفق الأسس التالية:

– المساهمة فى احتياجات المجتمع اليابانى وتحقيق هيبة وعظمة أكبر لليابان.

– أن يكون السبيل لتحقيق ربح للشركة هو تشجيع وتحقيق الرفاهية والسعادة للعاملين (وذلك من خلال: توظيف طويل المدى–مشاركة فى صنع القرار–فروق ضئيلة بين رواتب القمة والقاع–رغبة عامة فى اقتسام الآلام والمكاسب).

– اعتبار مهمة «البيزنس» هى الحفاظ على الصحة طويلة المدى للمؤسسة ككل.

– الانتباه إلى أن العلاقة بين المديرين والمدارين (العاملين) يجب أن تكون توافقية وتناغمية لأن لكلاهما نفس المصلحة فى إنعاش الشركة، وأما أصحاب الأسهم فإن عائداتهم تتواجد طالما هناك فوائد وعائدات للآخرين (فى المؤسسة والمجتمع).

ولمواجهة تحديات التنافسية الدولية بخصوص قضايا صعبة مثل التكنولوجيا والبحث والتطوير، نجد اليابانيين قد ابتكروا (من خلال التوجه الجماعى الأصيل لديهم) ما يعرف بالكونسورتيا، وهو التكتل بين الشركات التى تعمل فى نفس المجال بحيث تتعاون هذه الشركات مع بعضها البعض ومع الحكومة من أجل تحقيق الريادة فى البحث والتطوير

والتغيير التكنولوجى، وبالتالى القدرة على المنافسة الدولية. وفى الخلاصة بالنسبة لهذا النموذج يمكن القول أن التوجهات اليابانية كانت جماعية وطنية أصيلة مرنة.

النماذج غير اليابانية:

لقد صعدت دول النمور من خلال الكثير من المبادئ التى اعتمدت عليها اليابان (مثل: الجماعية – التكتلات – التعليم والتدريب – التكنولوجيا الراقية). لكن دول النمور–وبالمثل الدول التى كانت تحاول اللحاق فى أمريكا اللاتينية–كانت أقل اعتمادا على الذات الوطنية فى توليد الأموال اللازمة للاستثمار وأقل حذرا تجاه الاستثمار الأجنبى المباشر والقروض الأجنبية، فكانت جميع هذه الدول عرضة للتقلبات المالية الحادة مقارنة باليابان التى كانت أكثر حذرًا وأسبق فى المسيرة والأكثر تقدما.

أمريكا تقلد اليابان:

لقد حققت اليابان من خلال نموذجها الوطنى نجاحات مبهرة وصلت – على سبيل المثال – إلى حد امتلاك نصيب ٨٠٪ من السوق العالمى لرقائق ذاكرة الكمبيوتر عام ١٩٨٦، وذلك على حساب الولايات المتحدة التى انخفض نصيبها فى السوق العالمى من الاستحواذ المطلق (١٠٠٪) عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٢٠٪ فقط عام ١٩٨٦. وحتى تستعيد الولايات المتحدة ريادتها العالمية كان على الصناعة الأمريكية أن تتبع الأسلوب الياباني الخاص بالتكتلات (الكونسورتيا). وبالفعل تم عام١٩٩٤ تكوين كونسورتيوم من١٤شركة أمريكية باسم سيماتيك. ليس ذلك فقط،

بل إن شركات أمريكية كبرى(مثل نومىNUMMI، وفورد، وكريسلر) قد أحدثت تغييرات جذرية فى مصادر السلطة الإدارية بها، حيث أتاحت الفرصة لممثلى اتحاد العمال للتواجد فى مجلس الإدارة، وحيث يأتى حق الإدارة فى هذه الشركات بازدياد تدريجى من المدارين (العاملين).

إن الملفت للانتباه بشكل صارخ هنا هو أن القطب المهيمن على العالم، والذى تقوم سياساته على مذهب «الفردية» يتحول إلى مناهج «الجماعية» استجابة للضرورة، ذلك فى الوقت لذى تسارع فيه بلدان الجنوب بالالتزام بمناهج الفردية وتطبيقها حتى بدون تطويع وطنى - كنوع من التوافق الأصم مع العولمة، بينما هى الأشد احتياجا للجماعية (وللوطننة)، وبدلا من التكتل فى الجنوب، نجد الجنوب يتفتت كدولة وكمجتمع وكوطن بحيث تضيع فرص وإمكانات التكتل الجنوبى، الأفقى والرأسى، على المستويات المحلية وعلى المستوى العالم ثالثى. ومن الغريب أن المؤسسات الدولية الناصحة والراعية والمقرضة لعمليات التنمية فى الدول النامية (وبالذات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) لم تُضمِّن فى وصفاتها وروشتاتها لهذه البلدان شيئا عن الخبرت والنتائج المترتبة على الجماعية كمنهج فى اليابان وفى دول أخرى.

هناك إذن حاجة إلى «الجماعية»، وهناك حاجة ماسة إلى ما يمكن أن يطلق عليه «الوطننة».

الوطننـــة:

المقصود بالوطننة هنا ليس بالذات نقض العولمة أو شن حرب عليها، وإنما تحفيز، وتنظيم، وتعضيد، وتعظيم القدرات الوطنية فى استيعاب

وإعمال كل من المعارف والإمكانات المحلية (والعالمية المكنة) بالكيفية التى تجعل من هذه «القدرات الوطنية» سندا لبعضها البعض وللوطن وللمواطنين فى التنمية، وفى الاستفادة من إيجابيات العولمة، وأيضا فى تجنب سلبياتها وانحيازاتها.

الحاجة إلى الوطننة:

تنطلق الحاجة إلى الوطننة من عدد من الاعتبارات نشير فيما يلى إلى أمثلة عليها:

١ – اعتبارات خاصة بالسياسات العالمية:

- تحول الشمال من السعى إلى تطبيق مفهوم التنمية فى إطار عالمى (كوكبى) إلى الاهتمام شبه الكلى بتنمية ذاته.
- حقيقة أن العولمة تمثل بيئة وظروف، ولا تمثل قاطرة للتقدم، وذلك حيث تظل القاطرة الأساسية للتقدم رهينة صلاح وفلاح المنظومة الوطنية.
- اتجاه الشركات العالمية الكبرى إلى العملقة والاستحواز، مع تجنبها إقامة منشآت بحث وتطوير فى البلدان النامية أو نقل التكنولوجيا إلى هذه البلدان ما لم تكن هناك قدرات محلية تنافسية (خاصة فى مجالات البحث والتطوير والتغيير التكنولوجى).
- تحول متوقع فى الاقتصاد السياسى الدولى فحواه الانتقال إلى مرحلة ما بعد التقلبات الاقتصادية after the business cycle حيث ستتمكن

الشركات متعدية الجنسية وكذلك الكيانات الوطنية الكبرى من «امتصاص» و «تحمل» أية متغيرات اقتصادية ومالية سلبية، وذلك من خلال تعدد أنواع ومستويات الأنشطة، وفى المقابل يزداد الضعف فى قدرة الكيانات الصغيرة (شركات وبلدان) على امتصاص هذه الأزمات.

٢ – اعتبارات معرفية وإدارية وثقافية:

- ارتقاء الاستيعابات والابتكارات المعرفية إلى مستويات لا يمكن التوصل إليها إلا من خلال جهد منظومى جماعى وهو ما يعرف بالطبيعة المنظومية للابتكار (والمعرفة)، والتى يجب أن يمتد إطارها المنظومى فى الدول النامية ليشمل الوطن ككل (السياسة – التخطيط – التعليم – التشغيل – التشييد – الرعاية.. الخ).
- ثبوت الحاجة إلى «التكتلات» و «الاقترابات» بين الكيانات فى جهات الإنتاج والخدمات على المستوى الوطنى وذلك من أجل إحداث قفزات فى القدرات الخاصة بالتدريب والتسويق والتطوير والتنافسية، وكذلك فى ترشيد التفاعل (والتعاون) مع الحكومة ومع الرأى العام، وأيضا مع العلاقات لدولية والأسواق العالمية.
- التحول من مرحلة تأثير كبير للثقافة على صنع التكنولوجيا إلى مرحلة تأثير كبير للتكنولوجيا على صنع الثقافة، وهو الأمر الذى يستلزم استحداث «طفرة وطنية الأبعاد» فى التغيير التكنولوجى بحيث يمكن أن نصل كمصريين (وكبلدان نامية عربية وغيرها) إلى القدرة على

استخدام التكنولوجيا لتطوير ثقافتنا بأنفسنا بدلا من ترك الغير يقوم بهذه المهمة من أجل (وفى إطار) أهداف تختص بسياساته هو، فضلا عن وجوب المساهمة الإيجابية فى تنمية الثقافة العالمية من خلال المكون الثقافى المحلى، وكذلك منع تشويه الغير للصورة الذهنية عن شعوبنا وتاريخنا من خلال استخدام التكنولوجيا فى نشر منتجات ثقافية مغرضة.

٣ – اعتبارات وعوامل داخلية:

- صعوبة ترك التنمية الوطنية بالكامل لسياسات السوق، حيث العولمة لا تسمح لسياسات السوق فى الدول النامية بتحقيق جهد تنموى وطنى، وحيث تؤدى الحرية المطلقة لسياسات السوق إلى تحول تدريجى لقوى الإنتاج والخدمات الوطنية إلى أعمال «وكالة» وإلى ملكيات يمكن أن تكون أجنبية صرفة (؟!)
- مساهمة أوجه سلبية للعولمة فى تفتيت الانتماءات الأسرية والاجتماعية والوطنية.

المحددات المنظومية للوطننة:

تحتاج الوطننة إلى حسن استخدام وتطبيق المعارف المنظومية العالمية فى كل مستويات العمل المنظومى الوطنى (عمليات تحديد الأهداف – التشغيل – التنسيق – متابعة وتطوير وتوليد المنظومات الوطنية على اختلاف مستوياتها)، وفى هذا الإطار توجد محددات يتطلب الأمر الالتزام بها وعدم الحيود عنها، وذلك من خلال اتفاق وطنى عام، ومن أمثلة هذه المحددات ما يلى:

١ – تجنب إزالة التناقض بين المصالح الوطنية والتوجهات العولمية على حساب الكيانات الوطنية.

٢ – ممارسة العمل العام والخاص من خلال مجموعة من الأطر المرجعية الوطنية والتى تتكون مما يلى:

(أ) أطر مرجعية مستقبلية خاصة بما نريد الوصول إليه (الدخل – التغيير التكنولوجى – التعليم – الصحة – التصدير.. إلخ).

(ب) أطر مرجعية حياتية خاصة بالممارسات الأفضل التى نرتضيها – قوميا – بخصوص أداء كافة شئون الحياة اليومية للوطن (مثل: المرور – العلاج – الإعلام – البيئة – تعيين القيادات – العلاقة بين أفراد الأسرة – العلاقة بين الكبير والصغير – العمل الحكومى – استخدام المنشآت العامة.. إلخ.. إلخ).

(جـ) قياس مستويات الأداء وقدر التحولات طبقا لأطر مرجعية وبواسطة «مسطرة التغيير» والتى تقوم على حسابات تدخل فيها مؤشرات الإبداع والزمن والعائدات الخاصة والمجتمعية.. الخ، ولا يدخل فيها أبدا أعمال «البروباجندا» ولا تشدق كل مسئول بتوجيهات رئيسه.

٣ – تقوية الانضباط الوطنى من خلال ما يلى:

(أ) تقليل الفاقد الوطنى العام، وذلك بتجنب العشوائية والمجاملات فى وضع الأهداف وفى الإدارة وفى السلوكيات وفى تعيين القيادات.

(ب) تعظيم أداء المصريين لأعمالهم، وتقوية قدراتهم على العمل الجماعى وعلى الابتكارات وذلك باستخدام رشيد لأساليب الإدارة الحديثة.

(جـ) جعل «المعرفة» جزء من نسيج البنية الأساسية للوطن ولمستقبله، وذلك بتغلغل البحث العلمى بأدواته (فى العلوم الطبيعية والإنسانية وفى الرياضيات) فى كافة مجالات العمل (فى الحكومة والقطاعين العام والخاص وفى كل مجالات الإنتاج والخدمات)، وهو أمر يحتاج إلى تغييرات جذرية فى الرسالة والسياسات والدور القومى لوزارة البحث العلمى (أنظر: البحث العلمى فى مصر. البناء الوطنى قبل العولمة - أحوال مصرية - العدد ٣ - ١٩٩٩).

فكر الوطننة:

إن إدارة مسيرة البلدان النامية فى زمن العولمة تكون من خلال أحد أمرين، إما الانصياع الجبرى (أو الإكراهى) لسياسات وأدوات العولمة من خلال إجراءات لا تخرج عن حد ردود الفعل المباشر والقاصر أمام عولمة تعتمد خطواتها على سياسة «كش ملك»؛ وإما من خلال فكر وطنى.. فكر عالم ثالثى.. فكر يرتكز على استيعاب معرفى عالمى وعلى حس وطنى قوى (كما فعل اليابانيين). هناك حاجة إذن من مفكرى وخبراء الدول النامية (فى العلم والسياسة والاقتصاد والاجتماع والتاريخ.. الخ) إلى تعضيد قوة الدفع الوطنى (والجنوبى) فى التفاعل مع العولمة (انظر: قوة دفع وطنى للتعامل مع العولمة - الفصل الثانى من الباب الأول)، وفى هذا الإطار نشير إلى بعض الحاجات و/أو التوجهات:

- حاجة مجتمعات الدول النامية إلى تقوية الإبداع المجتمعى وإلى الإبداع فى إدارة المجتمع (أنظر الفصلين الثالث والرابع من الباب الثانى).

- الانتباه إلى منطقية «التقدم الأسى» كمنهج لعبور الفجوة بين المتخلفين والمتقدمين (أنظر: إدارة المعرفة - سلسلة اقرأ - العدد ٦٣٧ دار المعارف).

- الحاجة إلى غرس ثقافات وأخلاقيات التقدم فى شعوب الدول النامية (مثل: التواصل فى الجهود - العمل الجماعى - إعطاء كل فرد أو مجموعة أحسن مالديه من عمل بغيره - التحالف والتعاون كوسيلة للتقدم - التفاوض الإيجابى - التكامل وعدم التجزئة - القضاء على التلكوء - الحب والتعاضدية بين الأفراد والمنظومات كوسيلة للارتقاء - القفز فوق عقبات مجتمعية تقليدية أو تراثية).

- الانتباه إلى أن احتياجات معظم سكان دول الجنوب فى حاجة إلى صياغة جنوبية تختص بالعلاقة بين القيمة (قيمة السلعة سواء هى منتج أو خدمة) من ناحية، والسعر والجودة من ناحية أخرى، وذلك حيث أن دول الجنوب قد وقعت أسيرة (بسبب الخداع أو الإكراه أو عدم المعرفة) لسباق التوافق فى لمواصفات فى إطار العولمة، وهو سباق توضع شروطه بواسطة الشمال المحتكر، والذى يهيمن على جنى ثماره بشكل يكاد يكون مطلق. إن الصياغة الجنوبية التى نشير إليها يجب أن تتأسس على معايير الاحتياجات والظروف الخاصة بشعوب الجنوب.

الوطننة تصحيح للعولمة:

وبعد، إذا كان التغيير فى زمن العولمة هو شرط للاستقرار، فإن «الوطننة» فى دول العالم الثالث هى – فى تقديرنا – نموذج استرشادى يرشِّد عمليات التوصل إلى ممارسات صحية، سواء فى التغيير داخل هذه الدول، أو فى استجابة هذه الدول لمتغيرات العولمة. وإذا كانت الدول المتقدمة وشركاتها متعديات الجنسية تحاول محاصرة العالم فى «عولمة» تفيد الشمال أكثر من الجنوب، فإن على دول الجنوب بسياسييها ومفكريها النضال من أجل تحويل «العولمة» إلى «عالمية أو كوكبية» بمعنى عالمية المصالح، أى أن تعود المصالح على كل أعضاء الكوكب بشماله وجنوبه وشرقه وغربه. وهكذا، «الوطننة أداة تصحيح للعولمة».